دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار بالجزائر

The role of tax incentives to encourage investment in Algeria

عبد الله الطيبي

مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، جامعة أحمد دراية-ادرار – الجزائر

tay.abdallah@univ-adrar.dz

Received: 25/03/2020 Accepted: 23/06/2020 Published: 29/06/2020

ملخص:

تسع الجزائر إلى تنويع اقتصادها من خلال تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية، ومن بين أهم الأدوات المستحدثة لهذا الشأن نجد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تمنح حوافز ضريبية للمستثمرين المحليين والأجانب، لذا نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى التعرف على دور هذه الوكالة في تشجيع الاستثمار من خلال الحوافز الضريبية التي تمنحها.

ونستنتج من خلال هذا البحث أن الحوافز التي تمنحها الوكالة ساهمت في زيادة عدد المشاريع الاستثمارية على المستوى المحلي، إلا أنه لم يكون لها تأثير كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا يجب على الدولة أن تسعى إلى تحسين كل مكونات المناخ الاستثمار، ولا تقتصر على الحوافز الضريبية فقط.

الكلمات المفتاحية:الحوافز الضريبية؛ تشجيع الاستثمار ؛ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

تصنيف JEL: M21،H29.

Abstract:

Algeria seeks to diversify its economy by encouraging investment, we find the National Agency for Development of Investments which grants tax incentives to local investors and foreigners, we therefore aim through this research document to know the role of this The agency encourages investment thanks to the tax incentives it grants.

We conclude through this research that the incentives granted by the agency contributed to the increase in the number of investment projects at the local level, except that they did not have a significant impact on foreign direct investment, therefore the state should strive to improve all components of the investment climate, and are not limited to tax incentives only.

keywords: Tax incentives; Investment promotion; National Agency for Development of Investments.

JEL Classification Codes : H29, M21.

*المؤلف المرسل: عبد الله الطيبي، الإيميل المهني: tay.abdallah@univ-adrar.dz

1. مقدمة:

يعتبر تشجيع الاستثمار محرك أساسي وحيوي للنهوض بالاقتصاد، بالخصوص في الدول النامية التي تعاني من الركود الاقتصادي، ويتمثل الاستثمار في استغلال مجموعة من الموارد المختلفة لغرض تحقيق منافع فردية أوعامة في المستقبل وهوما يجعله محور النموفي مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

ونظرا لأهمية الاستثمار في كل القطاعات تسعى الجزائر إلى خلق مناخ تنافسي للاستثمار المحلي والأجنبي من خلال منح مزايا وتحفيزات ضريبية، عن طريق مجموعة من الآليات القانونية والإدارية، ومن بين هذه الآليات نجد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية تم إنشائها بهدف تطوير الاستثمار في الجزائر.

وتلعب الحوافز الضريبية دورا مهم في القرارات المالية والاستثمارية من خلال تأثيرها على أرباح المؤسسة وبالتالي على قيمتها، لأن أصحاب المؤسسات يهتمون بتوفير السيولة اللازمة وتعظيم أرباحهم من خلال الاستفادة من الوافرات الضريبية المتحصل عليها عن طريق من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية.

إشكالية البحث

يساهم الاستثمار في الرفع من الناتج المحلي، لهذا تسعى الجزائر إلى زيادة عدد المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية من خلال منح امتيازات وحوافز ضريبية، وعلى ضوء هذا تتمثل الإشكالية التي سنعالجها من خلال هذا البحث في: ما تأثير الحوافز الضريبية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في زيادة عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر؟

فرضيات البحث: من أجل الإجابة على إشكالية البحث نقترح الفرضيات التالية:

- تساهم الحوافز الضريبية في خلق مناخ محفز للاستثمار في الجزائر؛
- تساهم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال ما تمنحه من مزايا في تطوير الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- التعرف على مفهوم الحوافز الضريبية والاستثمار؛
- التعرف على مساهمة الحوافز الضريبية في تطوير الاستثمار؛
- تحليل إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من 2002 حتى 2017 لتعرف على مدى مساهمتها في النهوض بالاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر.

منهج البحث

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي للتعرف على المفاهيم النظرية للضريبة والاستثمار، وتحليل إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من سنة 2002 حتى سنة 2017 الواردة في الموقع الرسمي للوكالة.

2. مفهوم الاستثمار:

1.2. تعريف الاستثمار:

تتعدد تعريفات الاستثمار حسب نظرة المفكرين، ولأنه يرتبط بالعديد من المفاهيم الاقتصادية: كالادخار، التضحية والاقتراض وغيرهم، ومن بين تعريفاته نذكر:

الاستثمار هو: "الإضافة غلى الطاقة الإنتاجيةأو الإضافةإلى رأس المال" (جبر، 1989، صفحة 65)

الاستثمار هو: "توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراكم أرس مال جديد ورفع القدرة الإنتاجيةأوتجديد وتعويض أرس المال القديم". (الله، 2011، صفحة 12)

الاستثمار هو: "استخدام الأموال الحاضرة لتوليد أرباح في المستقبل". (هيكل، 1985)

أما المشرع الجزائري فعرف الاستثمار في المادة 2 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 بأنه: "يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يأتي:

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أوتوسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أوإعادة الهيكلة؛
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أوكلية."

ومن خلال هذه التعريفات يمكن تعريف الاستثمار بأنه التضحية بالأموال في الوقت الحالي من أجل إنجاز مشروع بهدف تحقيق عائد مالي مستقبلا، مع الأخذ في الحسبان المخاطر الممكن التعرض لها.

وبالرغم من تعدد تعريفات الاستثمار باختلاف المجالات، إلا أنه يتصف بعدة خصائص نذكر منها: (مسعد، 2010، الصفحات 16-17)

- عنصر الزمن في الاستثمار أمر مهم: يمكن القول أن الاستثمار هو المشتقة الأولى لرأس المال بالنسبة للزمن؛
- أن للاستثمار ربح أوعائد ينبغي توقعه؛
- أن للاستثمار مخاطر ينبغي توقعها.

2.2. أنواع الاستثمار:

هناك العديد من التصنيفات للاستثمار نذكر منها:

✓ **تصنيف الاستثمار من حيث طبيعته**: يوجد نوعين من الاستثمار من حيث طبيعته هما: (مسعد، 2010، صفحة 16)

- **استثمار حقيقي**: وهوالاستثمار الذي يتم في الأصول الحقيقية أوالمنتجة، والتي تمكن من إنتاج سلع وخدمات بغرض تعظيم ثروة أصحاب الملكية.
- **استثمار مالي**: وهوالاستثمار في الأسهم والسندات، بغرض الحصول على عائد يتناسب مع المخاطر المتوقعة خلال فترة الاستثمار.

✓ **تصنيف الاستثمار حسب الموطن**: نميز بين نوعين من الاستثمار حسب موطن الاستثمار

- **استثمار محلي**: وهوجميع الاستثمارات في الوطن الأصلي، بغض النظر عن نوع وأداة الاستثمار المستعملة.
- **الاستثمار الأجنبي**: وهوجميع الاستثمارات خارج الموطن الأصلي، وهونوعين استثمار أجنبي مباشر واستثمار أجنبي غير مباشر.

✓ **تصنيف الاستثمار حسب المدة**: توجد ثلاثة أنواع للاستثمار حسب مدته وهم: (شبيب، 2009، صفحة 38)

- **استثمار قصير الأجل:** وهو استثمار يتم إنجازه وتحقيق العوائد في مدة قصيرة تتراوح بين سنة إلى سنتين، وهوأكثر استعمالا في الاستثمار المالي القصير الآجل.
- **استثمار متوسط الأجل:** وهواستثمار يكون في مدة متوسطة الآجل من سنتين إلى سبع سنوات.
- **استثمار طويل الأجل:** وهواستثمار يتميز بطول الآجل حيث أن مدة إنجازه تفوق سبع سنوات، وهوعبارة عن المشاريع الاقتصادية التي تنجز من أجل استغلالها والاستفادة منها لمدة طويلة كالمشاريع العقارية والفندقية ...الخ.

2.1. أهداف الاستثمار:

أن معظم الدراسات تركز على الأهداف المباشرة (الخاصة) للاستثمار وتغفل عن الأهداف الغير مباشرة (العامة) للاستثمار، ومن أهم أهداف الاستثمار نذكر ما يلي:

✓ **الأهداف المباشرة للاستثمار:** تتمثل فيما يلي:

- تحقيق عائد إيجابي يضمن استمرارية المشروع الاستثماري؛
- تكوين ثروة من خلال ضمن استمرارية الحصول على عوائد وتنميتها؛
- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية وذلك من خلال اختيار أفضل البدائل المتاحة مع أخذ المخاطرة في الحسبان؛
- توفير السيولة اللازمة من أجل نجاح المشروع.

✓ **الأهداف الغير مباشرة للاستثمار:** وهي الأهداف العامة للاستثمار ومن بينها:

- زيادة الدخل الوطني؛
- تخفيض نسبة البطالة من خلال أنشاء مناصب شغل جديدة؛
- تحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة الدخل الفردي وانخفاض الأسعار بسبب زيادة المنافسة؛
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وتخفيض الواردات.

3. الحوافز الضريبية وتشجيع الاستثمار:

تعتبر الحوافز الضريبية من بين أهم العوامل المشجعة للاستثمار، فالإعفاء الضريبي أوتخفيض الضرائب يساهم في زيادة الأرباح الصافية للمشروع الاستثماري، كما يجب التنويه أنه مثلما تلجأ الدول لسياسة الحوافز الضريبية من أجل جلب رؤوس الأموال للاستثمار في قطاعات محددة ترغب في تنميتها وتطويرها، فإنها قد تستخدم هذه الالية لتضييق على بعض الانشطة المعينة من أجل كبحها. (طلحي، عوام، و شلغوم، 2019، صفحة 329)

3.1. مفهوم الحوافز الضريبية:

✓ **تعريف الحوافز الضريبية:**

الحوافز الضريبية هي تخفيف في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعدة مقاييس. (إسحاق، 2012، صفحة 31)

الحوافز الضريبية هي مجموع البرامج المتكاملة التي تخططها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الفعلية والمحتملة لإحداث أثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع. (عثمان، 2002، صفحة 57)

أما الحوافز الاستثمارية يمكن تعريفها: "مجموعة إجراءات وترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أوالأجانب لتحقيق أهداف محددة" (طالبي، 2009، صفحة 316).

✓ **أنواع الحوافز الضريبية المشجعة للاستثمار:**

تتمثل أهم المحفزات الضريبية المشجعة للاستثمار فيما يلي: (طالبي، 2009، الصفحات 317-318)

- **الإعفاء الضريبي**: يتمثل الإعفاء الضريبي في التنازل عن حق الدولة عن بعض المكلفين عن الضرائب الواجب سدادها مقابل قيامهم بممارسة نشاط معين وفي ظروف معينة، وقد يكون الإعفاء بصفة جزئية أو كلية، وتختلف مدة الإعفاء من دولة إلى أخرى.
- **التخفيضات الضريبية**: تتمثل التخفيضات الضريبية في تقليص قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط، كإعادة استثمار الأرباح.
- **المعدلات التمييزية**: تتمثل في تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- **نظام الاهتلاك**: يؤثر الاهتلاك على الضريبة من خلال اعتبار قيمة الاهتلاك تكاليف يمكن تخفيضها من قيمة الأرباح الخاضعة للضريبة.
- **إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة**: تمثل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن خسائر خلال سنة ماضية، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تأكل رأسمال المؤسسة.

3.2. الحوافز الضريبية التي تمنحها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل تشجيع الاستثمار في الجزائر:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تم إنشائها بموجب المادة 06 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 المتضمن قانون الاستثمار، وينظمها المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 2006/10/09 المتضمن صلاحيات الوكالة وتنظيمها وسيرها.

حسب الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار توجد ثلاثة مستويات من الحوافز الضريبية التي تمنحها الوكالة للاستثمار تتمثل فيما يلي:(الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)

✓ **الحوافز المشتركة**: تختلف المزايا المشتركة التي تمنح للاستثمار المؤهل للاستفادة حسب المنطقة الجغرافية.

- **المشاريع المنجزة في الشمال** : تم تقسيم الحوافز الضريبية الممنوحة للاستثمار في الشمال إلى مرحلتين هما:
  - **مرحلة الإنجاز:**

- الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات وغير المستثناة من المزايا المستوردة أوالمقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح؛

- تخفيض بنسبة % 90 من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال .

▪ **مرحلةالاستغلال:**

لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل إبتداءا من بدء النشاط وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)؛
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

- **الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة:**

▪ **مرحلة الإنجاز:**

نفس المزايا الممنوحة للاستثمار في ولايات الشمال مع زيادة بعض الحوافز تتمثل في:

- التكفل الكلي أوالجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة؛
- بدل تخفيض 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية، يتم تخفيضها كما يلي :

بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا ، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة: تحسب بالدينار الرمزي للمتر المربع (م2) خلال فترة عشر (10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة.

بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير: تحسب بالدينار الرمزي للمتر المربع (م2) لفترة خمس عشرة (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة.

▪ **مرحلة الاستغلال:**

تمنح نفس الحوافز الممنوحة لولايات الشمال ولكن لمدة عشر (10) سنوات.

✓ **مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و/ أوالتي تخلق فرص عمل:**

يوجد قسمين من المزايا الإضافية الممنوحة للأنشطة المتميزة و/أوالتي تخلق فرص عمل هما:

- **القسم الأول:**تحفيزات جبائيةومالية الخاصة والمقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية الصناعية والفلاحية، ولا يمكن جمعها هذه التحفيزات مع تلك المنصوص عليها في منظومة قانون ترقية الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم تطبيق التحفيزات الأكثر تشجيعا.
- **القسم الثاني:** يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم، والمنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية وتستفيد هذه المشاريع من تحفيزات إضافية تتمثل في الرفع من مدة إعفاء جبائي إلى 5 سنوات في مرحلة الاستغلال.

✓ **المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:**

- **مرحلة الإنجاز:**

كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز مع زيادة بعض التحفيزات تتمثل في:

- منح إعفاء أو تخفيض، طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أوالمساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي تمنح.
- إمكانية تحويل مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد، والمكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.

- **مرحلة الاستغلال:**

تمديد فترة حوافز الاستغلال إلى مدة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات، تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

4. تحليل إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2002-2017:

4.1. حسب نوع الاستثمار:

الجدول 1: عدد المشاريع الاستثمارية حسب مواطن الاستثمار للفترة 2002-2017

نوع الاستثمار	المشاريع الاستثمارية		قيمة الاستثمار(مليون دج)		مناصب الشغل	
	العدد	النسبة(%)	القيمة	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)
الاستثمار المحلي	62.334	98,58	11.780.833	82,38	1.098.011	89,15
الاستثمار الأجنبي	901	1,42	2.519.831	17,62	133.583	10,85
المجموع	63.235	100	14.300.664	100	1.231.594	100

المصدر: من إعداد الباحث حسب إحصائيات موقعANDI

نلاحظ من خلال الجدول(1) أن إجمالي المشاريع الاستثمارية المسجلة عند الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي 63.235 مشروع استثمار في مختلف القطاعات لمدة 15 عام بقيمة إجمالية تقدر بـ 14.300 مليار دينار جزائري، كما نلاحظ أن معظم المشاريع الاستثمارية محلية بنسبة 98,58% وهذا يدل على أن الحوافز الضريبية لا تساهم كثيرا في جذب الاستثمار الأجنبي، لأن الاستثمار الأجنبي يتطلب توفير بيئة استثمارية خصبة وليس فقط الحوافز الضريبية.

4.2. حسب نوع القطاع:

الجدول 2: عدد المشاريع الاستثمارية من 2002 حتى 2017 حسب نوع القطاع

القطاع	عدد المشاريع		قيمة المشاريع (مليون دج)		عدد مناصب الشغل	
	العدد	النسبة(%)	القيمة	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)
الزراعة	1.342	2,12	260.750	1,82	55.240	4,49
البناء	11.031	17,44	1.331.679	9,31	242.428	19,68
الصناعة	12.698	20,08	8.373.763	58,56	538.558	43,73
الصحة	1.093	1,73	221.383	1,55	25.968	2,11
النقل	29.267	46,28	1.164.966	8,15	158.780	12,89
السياحة	1.266	2,00	1.228.830	8,59	77.158	6,26
الخدمات	6.531	10,33	1.272.057	8,90	125.014	10,15

التجارة	2	0,00	10.914	0,08	4.100	0,33
الاتصالات	5	0,01	436.322	3,05	4.348	0,35
المجموع	**63.235**	**100**	**14.300.664**	**100**	**1.231.594**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث حسب إحصائيات موقعANDI

نلاحظ من خلال الجدول (2) أن قطاع النقل يستحوذ تقريبا على نصف المشاريع الاستثمارية بنسبة 46,28% وهذا راجع لعدد من العوامل أهمها اتساع الرقعة الجغرافية للجزائر، يعتبر النقل عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، يقدم خدمة لا يمكن استردوها ولأنه لا يتطلب دائما استثمارات كبيرة وهذا ما يظهر من خلال الجدول حيث تمثل القيمة الإجمالية لهذا القطاع ما نسبة 8,15%، كما أنه لا يوفر مناصب شغل كبيرة حيث أن متوسط عدد العمال لكل مشروع لا يتعدى 6 عمال. ثم يليه قطاع الصناعة بنسبة 20,08% وهو يتطلب استثمارات كبيرة وهذا ما يظهر من خلال الجدول حيث أن القيمة الإجمالية لهذا القطاع تفوق 58,56% ويوفر أكبر عدد مناصب شغل بمتوسط يقدر بـ 42 منصب. أما قطاع البناء فيأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 17,44%وهوقطاع حيوي في الجزائر.

كما نلاحظ أن قطاع التجارة والاتصالات لهم نسبة شبه معدمة في عدد المشاريع الاستثمارية، فما يخص قطاع التجارة فهذا راجع لأنه في الجزائر يرتكز على التجار الصغار، أما قطاع الاتصالات فهويتطلب استثمارات كبيرة جدا وهذا ما يظهر من خلال الجدول حيث أن متوسط قيمة المشروع الواحد تتعدى 87 مليار دينار جزائري.

4.3. حسب نوع الاستثمار:

الجدول 3: عدد المشاريع الاستثمارية من 2002 حتى 2017 حسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	عدد المشاريع		قيمة المشاريع (مليون دج)		عدد مناصب الشغل	
	العدد	**النسبة(%)**	**القيمة**	**النسبة(%)**	**العدد**	**النسبة(%)**
إنشاء	36.305	57,41	7.716.693	53,96	693.412	56,30
توسيع	25.786	40,78	5.698.257	39,85	512.002	41,57
إعادة هيكلة	3	0,00	479	0,00	92	0,01
إعادة تأهيل	987	1,56	315.784	2,21	13.361	1,08
إعادة تأهيل-توسيع	154	0,24	569.452	3,98	12.727	1,03
المجموع	**63.235**	**100**	**14.300.664**	**100**	**1.231.594**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث حسب إحصائيات موقعANDI

من خلال الجدول (3) نلاحظ أن معظم نوع الاستثمارات هوإنشاء بنسبة تقدر بـ 57,41% وهذا أمر طبيعي لأن الجزائر في طور النمو، ثم يليها التوسيع بنسبة تقدر بـ 40,78% أي أن معظم نوع الاستثمارات تتمثل في الإنشاء والتوسيع بنسبة تقدر بـ 98,19%. أما إعادة الهيكلة فهي شبه معدومة لأنها في معظم الحالات لا تتطلب استثمارات.

4.4. حسب الحالة القانونية:

الجدول 4:عدد المشاريع الاستثمارية من 2002 حتى 2017 حسب نوع الاستثمار

الحالة	عدد المشاريع		قيمة المشاريع (مليون دج)		عدد مناصب الشغل	
القانونية	**العدد**	**النسبة(%)**	**القيمة**	**النسبة(%)**	**العدد**	**النسبة(%)**
الخاص	61.926	98,8	8.570.379	88,2	1.050.246	94,5
العمومي	1.197	1,1	4.518.781	10,7	131.914	4,9

المختلط	112	0,1	1.211.505	1,0	49.434	0,7
المجموع	**63.235**	**100**	**14.300.664**	**100**	**1.231.594**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث حسب إحصائيات موقعANDI

من خلال الجدول (4) نلاحظ أنه تقريبا كل الحالة القانونية للاستثمارات ذات طابع خاص بنسبة تقدر بـ 98,8%وهذا نتيجة توجه الدولة في العقود الأخيرة نحوالنظام الرأسمالي القائم على القطاع الخاص.

5. الخاتمة:

تعتمد الجزائر على العديد من السياسات والأدوات لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ومن بين هذه الأدوات نجد الحوافز الضريبية التي تكون عن طريق إعفاءات أوتخفيضات في معدلات الضرائب بصور نهائية أو مؤقتة لتحقيق النموالاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي عن طريق زيادة عدد المشاريع الاستثمارية في كل القطاعات وعبر كل ربوع الوطن، ولذلك قامت باستحداث جهاز إداري مخصص لهذا الموضوع سنة 2001 تحت أسم "الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار" بموجب الأمر رقم 03/01 المتضمن قانون الاستثمار، ومن خلال تحليل إحصائيات هذا الجهاز خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2017 توصلنا إلى النتائج التالية:

- تسهم الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار المحلي، إلا أنه لم يكون لها تأثير كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك راجع إلى أن الحوافز الضريبية عنصر فقط من عناصر مناخ الاستثمار؛
- إن نصف المشاريع تقريبا كانت في قطاع النقل وهذا أمر فرضته الرقعة الجغرافية الشاسعة وارتباط هذا القطاع بكل نواحي الحياة، كما أنه لا يتطلب استثمارات كبيرة ولا يوفر مناصب شغل كثيرة وأن قطاع الصناعة بالرغم أنه يمثل خمس المشاريع فقط إلا أنه يتطلب استثمارات كبيرة ويوفر مناصب شغل كثيرة؛
- إن معظم المشاريع كانت تتمثل في مشاريع جديدة أوتوسيع مشاريع قائمة؛
- إن معظم المشاريع الاستثمارية في القطاع الخاص وهذا نتيجة تشجيع الجزائر لهذا القطاع.

ونقترح من أجل زيادة عدد المشاريع الاستثماريةبالجزائر أنه يجب على الدولة العمل على تحسين كل العناصر المكونة لمناخ الاستثمار لتشجيعه بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة لأنه يعتبر أحد أهم مصادر التمويل وجلب العملة الصعبة.

6. قائمة المراجع:

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (بلا تاريخ). *http://www.andi.dz*. تاريخ الاسترداد 05 01، 2020
2. خديجة اسحاق. (2012). دور الضرائب في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية .جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
3. دريد كمال ال شبيب. (2009). الاستثمار والتحليل الاستثماري. عمان: دار البازوري العلمية.
4. سعيد عبد العزيز عثمان. (2002). النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن. مصر: الدار الجامعية الجديدة.
5. سماح طلحي، نسرين عوام، وكريمة شلغوم. (2019). دور سياسة التحفيز الضريبي في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة إقتصاد المال والأعمال ، 04 (02)، 325-338.
6. عبد العزيز فهمي هيكل. (1985). اساليب تقييم الاستثمارات. بيروت: الدار الجامعية.
7. ماجد أحمد عطا الله. (2011). ادارة الاستثمار. عمان: دار أسامة للنشر.
8. محمد صالح جبر. (1989). الاستثمار بالأوراق المالية. عمان: شركة المطابع النموذجية.
9. محمد طالبي. (2009). أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6 ، 316.
10. محي محمد مسعد. (2010). الاستثمار والأزمة المالية العالمية. مصر: المكتب الجامعي الحديث.